

أصالة الدرس النحوي العربي منذ نشأته حتى اكتماله

الدكتور/ محمد بن ردة بن عطية الله العمري

أستاذ مشارك بجامعة أم القرى، الكلية

الجامعية بالقنفذة- المملكة العربية السعودية

mromari@uqu.edu.sa

ملخص:

يتناول هذا البحث أصالة النحو العربي منذ نشأته حتى نضوجه، ساعياً إلى إبراز خصوصيته واستقلاله عن غيره من التجارب النحوية العالمية؛ فقد نشأ النحو العربي استجابةً لبواعث حضارية ودينية ملحة، في مقدمتها حفظ القرآن الكريم وصون اللسان العربي من اللحن بعد انتشار الإسلام واختلاط العرب بغيرهم. ويُظهر التحليل التاريخي أنّ النحو، وإن وُجد في أمم أخرى كاليونان واليونان، فإن التجربة العربية تفرّدت بغاياتها المرتبطة بالهوية والدين، مما أكسبه أصالة لا تُقاس بمجرد تعقيد لغوي. كما يوضح البحث أنّ النحو كان أداةً رئيسة في استنباط الأحكام الشرعية، وأن كثيراً من الخلافات الفقهية مردّها إلى مسائل نحوية دقيقة. ويقف البحث عند جدلية التأثير بالنحو اليوناني، ليخلص إلى أنّ التشابه بينهما لا يثبت النقل المباشر، بل يعكس وحدة الفكر الإنساني في معالجة الظواهر اللغوية. ومن ثمّ يؤكد البحث أنّ النحو العربي ظلّ مشروعاً حضارياً أصيلاً، ارتبط بالقرآن الكريم وحماية هوية الأمة.

الكلمات المفتاحية

أصالة النحو العربي – نشأة النحو – السليقة العربية – خدمة النصوص الشرعية – الاستنباط الفقهي – جدلية التأثير باليونان – الهوية اللغوية.

Abstract

This study addresses the authenticity of Arabic grammar from its inception to its maturity, aiming to highlight its distinctiveness and independence from other grammatical traditions worldwide. Arabic grammar emerged in response to pressing civilizational and religious motives, foremost among them the preservation of the Qur'an and the protection of the Arabic tongue from corruption after the spread of Islam and the Arabs' contact with non-Arabs. Historical analysis demonstrates that, although

grammar existed among other nations such as the Indians and the Greeks, the Arab experience was unique in its purposes linked to identity and religion, which endowed it with an authenticity beyond mere linguistic codification. The study also shows that grammar served as a principal tool in the derivation of Islamic legal rulings, and that many jurisprudential disagreements stemmed from precise grammatical issues. Furthermore, it examines the debate over possible influence from Greek grammar, concluding that the similarities do not prove direct transmission but rather reflect the universality of human thought in approaching linguistic phenomena. Thus, the study affirms that Arabic grammar has remained an original civilizational project, intrinsically tied to the Qur'an and to safeguarding the identity of the Muslim community.

Keywords

Authenticity of Arabic Grammar – Emergence of Grammar – Arabic Linguistic Intuition – Service of Scriptural Texts – Jurisprudential Derivation – Debate on Greek Influence – Linguistic Identity

مُتَكَلِّمَةٌ:

يُعَدُّ الدرس النحوي العربي من أعظم ما أنجزه العقل العربي في ميدان العلوم الإنسانية؛ إذ نشأ مرتبطاً بالقرآن الكريم، ومشدوداً إلى غاية أساسية هي حفظ اللسان العربي من اللحن والانحراف. ومنذ تلك اللحظة المبكرة، تبلور النحو بوصفه علماً يوازي في أهميته علوم الدين والشريعة، حتى صار مفتاحاً لفهم النصوص، وأساساً للتمييز بين الفصاحة واللحن، وحافظاً لهوية الأمة ولغتها.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يعيد قراءة نشأة النحو العربي في ضوء مقارنته باللغات الأخرى، ويكشف عن مدى أصالته واستقلاله، بعيداً عن الادعاءات التي حاولت نسبته إلى مؤثرات خارجية. كما تتجلى أهميته في إبراز صلته بالنصوص الشرعية وأثره المباشر في صياغة الفقه الإسلامي وأصوله، وهو ما يمنح البحث قيمة مزدوجة تجمع بين البعد اللغوي والبعد الحضاري.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

١. إبراز خصوصية النحو العربي من حيث النشأة والدوافع.
٢. توضيح العلاقة الوثيقة بين النحو وخدمة النصوص الشرعية.
٣. مناقشة جدلية التأثير بالنحو اليوناني، والردّ على أبرز دعاوى المستشرقين.
٤. تأكيد أصالة النحو العربي بوصفه علماً عربياً خالصاً يخدم اللغة والدين معاً.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من تساؤل رئيس:

إلى أي مدى يمكن القول إن النحو العربي علمٌ أصيل مستقلّ، لا صلة له بالنحو اليوناني إلا بما تفرضه طبيعة العقل الإنساني المشتركة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية عدة:

١. هل النحو العربي خاص بالعربية وحدها أم أنّه صورة من صور النحو المشترك بين اللغات؟
٢. هل عرف العرب قواعد النحو قبل الإسلام، أم أنّ الحاجة إليه برزت بعد نزول القرآن واختلاط العرب بغيرهم؟
٣. كيف أسهم النحو في خدمة النصوص الشرعية، وما مظاهر أثره في الاستنباط الفقهي؟

٤. ما مدى صحة القول بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني أو بالسرياني؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء النصوص النحوية واللغوية والفقهية، ومقارنتها بالمقولات الفلسفية واللغوية في التراث اليوناني والسنسكريتي.

تقسيم البحث

جاء البحث في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة:

١. المبحث الأول: النحو بين الخصوصية والنشأة، ويتناول نشأة النحو العربي وخصائصه وصلته بالسليقة العربية وما سبقه من تجارب لغوية.
 ٢. المبحث الثاني: النحو وخدمة النصوص الشرعية، ويعرض أثر النحو في فهم القرآن والسنة، ودوره في الاستنباط الفقهي.
 ٣. المبحث الثالث: أصالة النحو العربي وجدلية التأثير باليونان، ويبحث في دعوى التأثير أو الاستقلال، ويؤكد أصالة النحو العربي وغاياته الخاصة.
- والخاتمة فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

ملهيّد:

يُعدّ الدرس النحوي العربي من أبرز المعالم الحضارية التي تميّزت بها الثقافة الإسلامية منذ قرونها الأولى؛ إذ ارتبط بكتاب الله تعالى وسنّة نبيّه صلى الله عليه وسلم، فكان علمًا وظيفيًا غايته صون النصوص الشرعية وحماية اللسان العربي من الانحراف.

وقد تدرّج هذا العلم من البدايات الأولى المرتبطة بالسليقة العربية، إلى مرحلة التدوين والتفعيد التي اتسمت بصرامة المنهج ووضوح الغاية، ثم إلى طور النضج والتوسع في مدارس البصرة والكوفة وبغداد والأندلس وغيرها.

غير أنّ هذا العلم لم ينشأ في فراغ، بل كان ثمرةً لتحدياتٍ حضارية وفكرية واجتماعية فرضتها ظروف الإسلام وانتشاره، واحتكاك العرب بغيرهم من الأمم، وظهور الحاجة إلى ضبط لغة الوحي. ومن هنا كان النحو شاهدًا على وعي الأمة بذاتها، وعلى صراعها الفكري والعلمي مع غيرها من الحضارات.

ولم يخلُ تاريخ النحو العربي من جدلياتٍ علمية أثارها الدارسون قديمًا وحديثًا: هل هو علم خاص بالعربية أم أنّه مشترك بين اللغات؟ وهل عرفه العرب قبل الإسلام أم بعد نزول القرآن؟ وما طبيعة صلته بالنحو اليوناني والفلسفة القديمة؟ لقد ظلت هذه الأسئلة محاور مركزية في الدراسات اللغوية، لأنها تمسّ أصالة النحو العربي وهويته. وانطلاقًا من هذه الرؤية، يتناول هذا البحث ثلاثة مباحث رئيسة:

١. النحو بين الخصوصية والنشأة: لبحث أصول هذا العلم وصلته بالسليقة العربية وما سبقها من تجارب لغوية.

٢. النحو وخدمة النصوص الشرعية: لبيان الدور المحوري للنحو في فهم النصوص واستنباط الأحكام الفقهية.

٣. أصالة النحو العربي وجدلية التأثير باليونان: لمناقشة الإشكالية المتجددة حول استقلال النحو العربي أو تأثره بغيره من الحضارات.

وهكذا يُراد من هذا البحث الكشف عن حقيقة النحو العربي من حيث نشأته وغاياته وأصالته، بعيدًا عن المبالغات أو الاتهامات التي حاولت التشكيك في مكانته العلمية.

المبحث الأول: النحو بين الخصوصية والنشأة

يُعَدُّ الحديث عن نشأة النحو العربي وخصوصيته مدخلاً أساساً لفهم أصالته واستقلاله؛ إذ لا يمكن الخوض في قضايا التأصيل قبل الوقوف على طبيعة هذا العلم وأهدافه الأولى. فقد كان النحو – منذ نشأته – الميزان الذي تُقاس به سلامة الكلام، والضابط الذي يحفظ اللسان العربي من الانحراف، ولا سيما بعد أن نزل القرآن الكريم. ومن هنا تبرز ضرورة البحث في أصل هذا العلم: أهو علم خاص بالعربية وحدها، نشأ لحاجتها وأصالتها؟ أم أنه علم مشترك عرفته لغات أخرى قبلها؟ كما يثور تساؤل آخر لا يقل أهمية: هل كان للعرب معرفة بالنحو قبل الإسلام اعتماداً على سليقتهم اللغوية، أم أن الحاجة إلى هذا العلم لم تظهر إلا بعد نزول القرآن الكريم واختلاط العرب بغيرهم من الأمم؟ إن الإجابة عن هذين السؤالين تمثل الأساس الذي يقوم عليه هذا المبحث، بوصفه مدخلاً لفهم خصوصية النحو العربي وبدايات نشأته.

هل النحو خاص بالعربية؟!

قبل الإجابة عن هذا السؤال والخوض في تفاصيله، لابد لنا من الوقوف على تعريف النحو؛ إذ إنَّ أقدم تعريفٍ اصطلاحيّ للنحو على الأرجح، هو تعريف ابن السراج، الذي يقول فيه: «النحو إنما أُريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»^(١). وعرفه ابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ) بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها»^(٢).

استناداً على ما تقدم نجد تعريف النحو يدور حول محاكاة القواعد العربية الثابتة التي سمعت عن العرب، بمعنى أن النحو قياس، وهذا يقتضي بالضرورة أنّه قوالب جامدة عصيّة على التطوّر.

إنَّ النحو بوصفه علماً مستقلاً لا تختصّ به العربية وحدها، بل سبقهم في ذلك الهنود من قبل، فهذا «العلم لم يلق من العناية في أي بلد من بلاد العالم مثل ما لقيه من الهنود. وقد كان في الهند القديمة ما يقرب من اثنتي عشرة مدرسة نحوية مختلفة، وأكثر من ثلاثمائة مؤلف في النحو، ووصلتنا فعلاً دراسات تزيد على الألف عدداً بعضها أصلي وبعضها شارح»^(٣).

(١) الأصول في النحو: ٣٥/١.

(٢) الخصائص: ٣٥/١.

(٣) البحث اللغوي عند العرب: ٥٩.

ويمثل اللغوي بانيي فترة النضج في الدراسات النحوية عند الهنود، ولذا نال كتابه المسى "المثمن" شهرة غطت على أي مؤلف آخر سبقه أو لحقه. وقد كتب بانيي تأليفه في شكل قواعد مختصرة، وبذل فيه جهدًا ضخمًا للتوفيق بين الآراء والاتجاهات المتعارضة التي كانت موجودة حينئذ^(٤). ولا بد من الإشارة إلى أن اليونانيين هم أصحاب السبق في العمل اللغوي؛ إذ ارتبطت أعمالهم بالفلسفة دون ارتباط بالواقع اللغوي الحي على ألسنة الناس عامة، وربما كان الدافع لهم وراء ذلك هو الاتجاه الفلسفي لفكرة المثال أو الأنموذج، وما زال تأثير الفكر الفلسفي على الدرس اللغوي واضحًا في أعمالهم أو فيما نقل عنهم، لكن الهنود قد تفوقوا على اليونان في ذلك المجال^(٥).

استنادًا إلى ما تقدّم يمكن القول بأن النحو بوصفه علمًا قائمًا له مصطلحاته ومنهجيته موجود في أغلب اللغات العالمية، بل هو من متطلبات الحفاظ على اللغة وديمومتها، أما فيما يخص النحو الذي يدرس اللغة العربية فهو علم قائم بذاته، وأعني به خاص بالعربية ولغتها، وله نظريته وعلمائه الذين برعوا في وضع أسس النحو العربية وضعًا علميًا رصينًا.

هل كان النحو معروفًا قبل الإسلام؟

من الطبيعي أنه ليس ثمة نظرية أو علم تظهر إلى حيّز الدراسة والبحث العلمي دون أهداف يحددها مبتدع هذا العلم أو النظرية، والنحو لا يسلم من تلكم المسلمات التي تحدد بدورها نقطة انطلاق النظرية النحوية. وحرصًا من العرب على الحفاظ على لسانهم المبين الذي اختاره الله عز وجل لسانًا للقرآن ووعاءً للرسالة الخاتمة - عملوا على وضع نحو ينحوه كلٌ دخيل على اللسان ويلتزمه أبناء العربية. يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "إنّه لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المُسمّاة - عند أهل النحو- بالإعراب استنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستعمل كثيرٌ من كلام العرب في غير موضوعه عندهم، ميولاً مع هُجْنَةِ المُستعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين، خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشعر كثيرٌ من أئمة اللسان بذلك وأملوا فيه الدواوين"^(٦). وعلى ذلك فإنّ النحو لم يكن موجودًا قبل الإسلام؛ لانتفاء الحاجة إليه. وكان «وضعه في الصدر الأول للإسلام، لأن علم النحو ككل قانون تتطلبه الحوادث، وتقتضيه الحاجات، ولم يك قبل الإسلام ما يحمل العرب على النظر إليه فإنهم في جاهليتهم غنيون عن تعرفه لأنهم كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها،

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٥٩.

(٥) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود: ٨٤.

(٦) المقدمة: ١ / ١٢٦٨.

فيتكلمون في شؤونهم دون تعمل فكر أو رعاية إلى قانون كلامي يخضعون له، قانونهم: ملكتهم التي خلقت فيهم، ومعلمهم: بيئتهم المحيطة بهم بخلافهم بعد الإسلام إذ تأشبو بالفرس والروم والنبط وغيرهم، فحل بلغتهم ما هول الغير عليها وعلى الدين، حتى هرعوا إلى وضع النحو»^(٧).

إنّ مسألة تحديد من وضع علم النحو، ومؤسسه تبقى مسألة نقاش ومحل تعدد آراء، فمنهم من يذهب إلى أن أول من وضع أصول علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي، وأول من نقط المصحف الشريف^(٨). ومنهم من ينسب الوضع إلى الإمام علي، «فأول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي، وسبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم ما روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -عليه السلام- فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء يعني الأعاجم فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب: الكلام اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ به والحرف ما أفاد معنى، وقال لي: انح هذا النحو»^(٩).

وعلى الرغم من هذا التردد بين الرواة والمؤرخين في حَسْم وضع هذا العلم، فإن المتفق عليه بينهم أن مرحلة الوضع والتكوين كانت للمدرسة البصرية، ولم تظهر المدرسة الكوفية إلا في طور النُشوء والنمو، لينضج العلم ويستوي على سُوّقه في ظلّ النقاشات بين المدرستين "البصرية والكوفية"، ليعرف العلم تطوراً مهماً في طور الترجيح والبسط في التصنيف، بظهور مجموعة من المدارس؛ كالبغدادية، والأندلسية، والمصرية، والشامية، ويصعب الفصل بين هذه الأطوار تاريخياً؛ لأنها متداخلة، ولا يتأتى إلا بتحديد طبقات الرواد مرتبة^(١٠).

يتبين من مجمل ما تقدّم أنّ النحو العربي لم يولد في فراغ، بل جاء استجابةً لحاجات ملحة ارتبطت بقدسية النص القرآني، والرغبة في صون اللسان من اللحن بعد أن ضعفت السليقة الأولى. ومع أنّ النحو بوصفه علماً لم يكن وفقاً على العربية، فقد عُرف في لغات أخرى كالسنسكريتية واليونانية، إلا أنّ التجربة العربية تفرّدت بغاياتها وأهدافها؛ إذ ارتبطت منذ البداية بالبعد الديني والاجتماعي، لا بمجرد التنظير الفلسفي أو الوصف المجرد. ومن هنا تتضح

(٧) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٩.

(٨) إسفار الفصيح: ٧٠٠/١.

(٩) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٨٤.

(١٠) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٦.

خصوصية النحو العربي من جهة، ونشأته المتأخرة عن الإسلام من جهة أخرى، بما يعكس طبيعة العلاقة العضوية بين اللغة والهوية والعقيدة في الحضارة الإسلامية.

المبحث الثاني: النحو وخدمة النصوص الشرعية

إذا كان النحو العربي قد نشأ ابتداءً لحماية النص القرآني من اللحن، فإن أثره لم يقتصر على الجانب اللغوي، بل امتد إلى أصول التشريع الإسلامي نفسها؛ فالأحكام الشرعية إنما تُستنبط من نصوصٍ عربيةٍ مبينة، ولا سبيل إلى ضبط دلالاتها إلا بالرجوع إلى القواعد النحوية التي وُضع العلم في الأصل لحفظها. ومن هنا تبدو العلاقة بين النحو والفقه صلة جوهرية؛ إذ يتوقف استنباط الحكم على فهم صحيح للفظ القرآني، والاختلاف في التفسير أو التأويل كثيرًا ما يعود إلى دلالة نحوية أو وجه إعرابي.

ضرورة النحو لنصوص التشريع الإسلامي (صلة النحو بالفقه وأصول الاستنباط)

ذكرنا أن النحو نشأ للحفاظ على النص الديني المقدس، سواء في الإسلام كان أو في غيره، وهذا يقتضي بالضرورة أن تكون الأحكام الفقيه مبنية على أسس نحوية رصينة، فضلًا عن ذلك، فإن فهم نصوص القرآن الكريم تتطلب فهمًا للقواعد النحوية التي جاء القرآن الكريم على منوالها. نقل السيوطي عن كتاب (المحصول) للإمام فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) قوله: «علم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرضٌ كفاية؛ لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم. فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب». فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة^(١١)؛ لأن الكلام في معظم أبواب الفقه ومسائله مبني على النحو^(١٢).

ومن الأمثلة التي تبين أهمية النحو في تفسير النص الشرعي، ما جاء في الحكم الفقهي لنصيب الأم من التركة مع الإخوة، قال تعالى: {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ}^(١٣). إذا كان أخ واحد للميت أخذت الأم كامل نصيبها وهو باتفاق العلماء، وهذه الآية خاصة ببيان نصيب الأم من التركة إذا إن معها أكثر من أخ واحد، وقد اتفق العلماء على أنه إذا كان للميت ثلاثة إخوة أحياء، فإن الأم تحجب عن الثلث إلى السدس، لأن الثلاثة متفق على جمعيتها، ولكنهم اختلفوا في نصيبها

^(١١) المحصول في علم أصول الفقه: ٢٠٣/١.

^(١٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/١.

^(١٣) النساء: ١١.

إذا كان معها أخوان. فرأي ابن عباس (رضي الله عنه) أنها لا تحجب إلا بثلاثة ودليله في ذلك أن الإخوة جمع وأن أقل الجمع ثلاثة وقال لعثمان رضي الله عنه والإخوان بلسان قومك ليسا بإخوة^(١٤)، واحتج بأن التعبير في الآية جاء بلفظ الجمع في الإخوة، وأكثر أهل اللغة يقولون أن أقل الجمع ثلاثة واحتج الآخرون أن لفظ الجمع قد يقع على الاثنين في اللغة، ووردت نصوص عبر فيها عن الاثنين بالجمع، من ذلك قوله تعالى: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ}، حيث قال (إذ تساوروا بالجمع، وهما اثنان لأن الله تعالى بينها بعد ذلك: (خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ)، ولذلك يقول ابن فارس: «ومن سنن العرب الإتيان بلفظ الجمع والمراد واحد واثنان»^(١٥)، كقوله تعالى: (قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)^(١٦)، يريد قلبيكما^(١٧)، وظل من الكلام شائع عند العرب فكما يقيمون الاثنين مقام الجمع يقيمون الواحد مقام الاثنين.

مثال عن الحكم الشرعي في "عدة المطلقة": قال تعالى: {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ}^(١٨). أوجب الله تعالى على كل امرأة طلقها زوجها بعد الدخول وهي غير حامل أن تعتد مدة ثلاثة قروء إذا كانت ممن يحصن فقد ورد خلاف بين الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في في المراد من القروء، وهو يطلق في اللغة على الحيض كما يطلق على الطهر أيضاً، فذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري وأبي بن كعب، وابن عباس وسعيد بن المسيب وعلقمة والأسود وسعيد بن جبيرة وعكرمة وقتادة وغيرهم^(١٩)، وإليه ذهب الحنفية إلى أن المراد بالقروء في الآية الحيض، وذهب ابن عمرو بن ثابت وعائشة وسالم والزهري وغيرهم^(٢٠). وذهب الفقهاء من المالكية والشافعية وأحمد في رواية عنه إلى أن المراد بالقروء في الآية الطهر^(٢١). وأصل الخلاف هو أن لفظة الثلاثة في الآية خاص تعريف العدد معلوم فيجب العمل فيه، واحتج أصحاب القول الثاني والقروء إذا كان بمعنى الحيض كان مؤنثاً، فكان ينبغي أن يقول "ثلاث" ولو كان المراد هو الحيض، أما الطهر فهو مذكر لذلك قال: "ثلاثة قروء"، وفيه إشارة إلى أن المراد الأطهار لا الحيض،^(٢٢) تأنيث العدد "ثلاثة" يدل

(١٤) ينظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ١٢٤.

(١٥) الصاحبي: ٣٤٩.

(١٦) التحريم: ٤.

(١٧) معاني القرآن: ٢٢/٣.

(١٨) البقرة: ٢٢٨.

(١٩) جامع البيان: ٥٠٠/٤.

(٢٠) ينظر: المصدر السابق.

(٢١) بداية المجتهد: ٨٩ / ٢.

(٢٢) ينظر: أحكام القرآن: ٢٥١/١.

أن المعدود مذكر، فيكون المراد به "الطهر" لا "الحيض" لأن العدد من ثلاثة إلى تسعة يؤنث مع المذكر، ويذكر مع المؤنث^(٢٣)، واستدل بذلك من قوله تعالى: {سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ}^(٢٤) لأن الحيضة لفظ مؤنث فكانت إثبات الهاء قرينة دالة على تأنيث العدد وتذكير المعدود، وهو الأظهار، واستدل على مواقفهم باللغة فقال: إن الجمع ورد على صيغة "فعول" وهو جمع خاص بالقرء بمعنى الطهر، ولوا كان المراد به الحيض لجمعه على "أفعال"^(٢٥).

إن الأمثلة أكثر من أن تحصى أو تذكر في هذا البحث، وإن أثر النحو في استنباط الأحكام الفقيه لهو دليل عقلي من المسلمات؛ لأن أصل الحكم الفقهي هو اللغة، وليس ثمة شك في أن النحو صناع اللغة، وبه تكون رصينة، بل لا يحسن السكوت عن الكلام مالم يكن صحيحاً من حيث القاعدة النحوية.

يتضح مما سبق أن النحو لم يكن ترفاً علمياً، بل كان شرطاً لازماً لصحة الفهم الشرعي. فدقة الحكم الفقهي متوقفة على سلامة الاستدلال اللغوي، وأي خلل في القاعدة النحوية ينعكس مباشرة على الفتوى والتشريع. وبذلك يغدو النحو ركناً من أركان المنهج الأصولي، ووسيلة لحماية النصوص من التحريف أو سوء الفهم، وهو ما يمنح هذا العلم أصالة لا تُقاس بمجرد وظيفته اللغوية، بل بقدرته على صيانة الدين نفسه.

المبحث الثالث: أصالة النحو العربي وجدلية التأثير باليونان

تثار في ميدان الدرس النحوي إشكالية قديمة متجددة تتعلق بأصالة النحو العربي، وعلاقته بالنحو اليوناني الذي سبقه تاريخاً. فبينما يذهب بعض الدارسين إلى أن النحو العربي نشأ مستقلاً بدوافعه وغاياته، يرى آخرون أن العرب تأثروا باليونان أو بالسرّيان الذين نقلوا علومهم. وتدور هذه الجدلية في إطار أوسع يتصل بتاريخ الترجمة، وبنشأة العلوم الإسلامية الأولى، مما يجعل بحثها ضرورة لفهم موقع النحو العربي بين العلوم الإنسانية في الحضارات المختلفة.

هل النحو اليوناني حقيقة ثابتة؟

قد يبدو العنوان تساؤلاً يحمل في طياته اتهامات تشكك في حقيقة وجود النحو اليوناني، وفي حقيقة الأمر أن النحو اليوناني له أسس وقواعده وأفكاره التي استقلت عن التفكير النحوي للدول الأخرى كالهنود مثلاً.

فقد شقّ النحاة اليونانيون «طريقهم مستقلين عن الهنود، وتوصلوا إلى وضع نظام نحوي يناسب لغتهم وغيرها من اللغات الشبيهة بها في التركيب، اللغات التي لها أنواع نحوية متميزة تعبر

(٢٣) الإنصاف بذكر أسباب الخلاف: ٣٢٥.

(٢٤) الحقّة: ٧.

(٢٥) بداية المجتهد: ٧٩/٢.

عن الجنس والعدد والحالة والشخص والزمن والصيغة الفعلية، وتعد تراكيبها جزءاً لا يتجزأ منها، ويمكن التعرف عليها بملاحظة الصيغ، أو بملاحظة المعاني والوظائف، اللغات التي تقع كلماتها في مواقع متميزة بحيث يمكن ببساطة أن توصف بأنها اسم أو صفة أو فعل ... إلخ، وليس عن طريق الإشارة إلى سلوك الكلمات في الجملة فقط، ولكن أيضاً عن طريق الإشارة إلى طرق تركيبها، وطرق تشكيل نهاياتها، وتغييراتها الداخلية التي يختص كل منها بنوع معين من أنواع الكلام. وقد كان هذا هو بداية النحو العالمي الذي استمر مسيطراً على الحقل اللغوي حتى القرن الثامن عشر وما بعده^(٢٦). هذا يعني أن النحويين ومثاليهم جيل عن جيل، وإن كان في بدايات وضعه قد بني على فروض تصل إلى الأوهام في نشأته، «ولعل السبب الوحيد الذي أدى إلى تخلف النحو اليوناني وعدم إحكام قواعده أن النحاة الإغريق كانوا مرتبطين بأسس ومبادئ منطقية وفلسفية كثيراً ما اعترضت طريقهم نحو الملاحظة العلمية، وقادتهم إلى استعمال المنهج الاستدلالي الاستقرائي»^(٢٧). وهو يختلف عن النحو الهندي في مسألة أن النحو الهندي «لم يبن على أسس من المنطق، فهو قد حاول أن يدرس اللغة السنسكريتية دراسة وصفية في ذاتها ومن أجل ذاتها، ومن هنا كان توفيقه الكبير»^(٢٨). وعلى ذلك فإن الصفة الغالبة على النحو اليوناني هي الكشف عن قواعد تميز صواب الكلام من خطئه، ثم فرض هذه القواعد، فالنحو اليوناني بهذا الاعتبار نحو تعبيدي تعليمي. ليست الملاحظة الموضوعية الخالصة هي الغالبة إذن، بل الرغبة في التوفيق، بكل وسيلة ممكنة، بين اللغة والمنطق، ووضع كلمات اللغة وتعبيراتها و ... إلخ في قوالب تيسر تعلمها فالنحو اليوناني منطقيّ تربويّ.

توارد النحويين العربي واليوناني:

إنّ مصطلح النحو العربي محل خلاف بين الدارسين، فمنهم من يرى أن النحو مصطلح عربي صرف، ودليل ذلك ما جاء في الفهرست: «إنّما سمي النحو نحواً لأن أبا الأسود الدؤلي قال لعلي عليه السلام وقد ألقى عليه شيئاً من أصول النحو قال أبو الأسود واستأذنته أن أصنع نحو ما صنع فسعى ذلك نحواً»^(٢٩).

والرأي الآخر يذهب إلى تأثر العرب باليونان في النحو والمنطق، والمستشرقون على رأس من يذهب إلى هذا الرأي. ويستدلون على أولية المصطلح اليوناني عندهم، وسبق العرب في هذا الشأن أنهم

(٢٦) ينظر: أسس علم اللغة: ٢٢٦.

(٢٧) المصدر السابق: ٢٢٧.

(٢٨) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: ٧٩.

(٢٩) الفهرست: ٦١.

يسمون المشتغل بالنحو (نحوي) وأطلقوا على يوحنا الاسكندراني، (يحيا النحوي)^(٣٠). ولعل السبب الأبرز في الذهاب إلى هذا الرأي أن مصطلح النحو لم يكن معروفا عند القدماء الأوائل، وأول ظهور موثق له عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)^(٣١).

مما سبق نستنتج أن النحو العربي نشأ للحفاظ والاهتمام بالقرآن الكريم واللغة العربية، وتسهيل تعليم العربية لغير العرب، فأسباب نشأة النحو عربية والذين أبدعوه عرب، ولم يشكك أحد في ذلك حتى مطلع القرن التاسع عشر تهافت المستشرقون على دراسة اللغة العربية والبحث فيها «فاهتموا بدراسة اللهجات واللغات في البلاد العربية، وبالاخصوص مجال النحو العرب وتعليم قواعد النحو، فانهالوا على التراث اللغوي العربي بالدرس والتحليل، وإبراز المآخذ وفي مجال النحو بالتحديد شككوا في أصالة النحو العربي»^(٣٢)، وقالوا إن أصوله غير عربية، وقد اقتبس النحويون العرب من بعض العلوم الغربية مباشرة أو عن طريق الترجمة فاقتبسوا من اليونانية، أو السريانية.

ولما استحال إثبات التأثير اليوناني المباشر على النحو العربي، افترض بعضهم التأثير غير المباشر عليه أي عن طريق السريان الذين اتصلوا قبل العرب باليونان وعلومهم. وينقل فؤاد حنا ترزي عن مقال لأنيس فريحة في أثر لغوي السريان في وضع قواعد الصرف والنحو العربيين كلاماً مفاده أن الأسقف يوسف الزهاوي (المتوفي سنة ٧٠٨ للميلاد) أسهم في الدراسات النحوية السريانية ووضع نظام الحركات السريانية ذا النقط، وأن أبا الأسود كان معاصراً له وأنه أخذ نظام التنقيط والحركات العربيين عنه. ويزعم آخرون، وأهمهم ميركس، أن حنين بن إسحاق كان ألف كتاباً في النحو العربي على الطريقة اليونانية، وأن حنيناً كان معاصراً للخليل بن أحمد وأن هذا الأخير أخذ عنه ... وهذا محض افتراء لأن مصدراً واحداً لم يذكر ذلك غير ميركس الذي لم يذكر في كتابه المصدر الذي أخذ هذه المعلومة المختلقة منه^(٣٣).

إن الذين قالوا بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني وحتى المنطق والفلسفة اليونانية كانت ركيزتهم الأساس اختلاط الأعاجم بالعرب إبان الفتوحات الإسلامية، وانتعاش حركة الترجمة في القرن الأول للهجرة، والواقع أن هذا الأمر رد وغير مقبول تاريخياً «والذي يبدو الآن ثابتاً هو أن أقدم ما ترجم من مؤلفات أرسطو لم ينقل إلى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري»^(٣٤).

(٣٠) ينظر: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي: ١٨.

(٣١) المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٢٧.

(٣٢) واقع اللغة العربية وأثر المستشرقين عليها: ١٥٩.

(٣٣) ينظر: أصول اللغة والنحو: ١١٠.

(٣٤) نظريات في التراث اللغوي العربي: ٩٠.

والتأسيس لعلم النحو العربي بدأ منذ القرن الأول للهجرة على يد أبي الأسود الدؤلي الذي وافته المنية عام (٦٩ للهجرة)؛ أي أنه لم يتسن له ولا للجيل الذي جاء بعده التأثير بكل ما ترجم عن اليونانيين، ففي "القرن الثاني الهجري نشطت بين العرب حركة علمية جديدة هي حركة الترجمة من الثقافات الأجنبية للتراث القديم إلى العربية، وتجيء أهمية هذا النشاط العلمي من أنه صاحب نشأة العلوم العربية في تلك الفترة»^(٣٥).

وأحسن ما نختم به من آراء للدفاع عن أصالة النحو العربي، والتأكيد على النشأة شهادة أحمد أمين حينما قال: «ونحن نذهب في هذه المسألة أنه عربي مذهباً وسطاً... وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النحو، وهو النحو الذي كتبه أرسططاليس الفيلسوف»^(٣٦)، إذا فنشأة النحو العربي كانت عربية أصيلة قحة لا تشوبها (أدران) المنطق اليوناني؛ لأنها إن طالتها في تلك الفترة الزمنية لقضت على النحو العربي في المهد فقد أثقلت كاهله لاحقاً، وجعلته يعاني صعوبة وصرنا نستشعرها نحن اليوم، وكل طلاب النحو العربي بخاصة في جانبه التعليمي المعياري.

وختام القول: إنّ النحو العربي مستقل عن النحو اليوناني، وإن كان النحوان يتواردان في كثير من المواضع التي تراها الباحث طبيعية من حيث التواد؛ لأن هذا الأمر تفرضه طبيعة العقل الإنساني، بدأ من تقسيم الكلام وتعريفات النحو إلى نهاية التسميات للكلم بصورة عامة. استقلال النحو العربي لاستقلال غايته:

جاء الإسلام واللغة العربية قد استكملت أدوات التعبير، ولها تراث أدبي حافل مفصح عن شتى المشاعر الوجدانية والاجتماعية، قد اتفقت الكلمة على الاعتداد بهذا التراث والإعجاب به منذ عصر الجاهلية حتى اليوم. والعرب أمة فصاحة وبلاغة تتأثر بالبيان الرفيع والجملة الوجيزة الموحية، وكانت أسواق العرب في جاهليتها قد قامت بالاصطفاء من لغات القبائل، وأخذ الشعراء والبلغاء أنفسهم بما أجمعوا على استحسانه منها حتى تنافسوا في ذلك وأصبحت هذه اللغة المصطفاة هي المتفق على التعبير بها عما يخالج النفوس من أغراض وأحاسيس. وصرنا نسمع شبه هذا الإجماع على سلامة لغة قبائل الجزيرة والطعن بلغات أهل السواحل؛ لمخالطتهم الأجانب في الأسفار والتجارات^(٣٧).

^(٣٥) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: ١٣.

^(٣٦) ضحى الإسلام: ٦١٤/٢.

^(٣٧) ينظر: من تاريخ النحو: ٧.

لا شك في أن الغاية من نشأة النحو كانت في الأساس الحفاظ على اللغة، وصون اللسان من الخطأ؛ لأن اللسان إذا استقام يستقيم النطق الصحيح، ومن ثم صحت النصوص التعبديّة المتلفظ بها، ولذلك نعود في السبب إلى أن الغاية من الدراسات النحوية هي الحفاظ على القرآن الكريم. أي بواعث دينية، يقول ضيف: «أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، وخاصة بعد أن اخذ اللحن يشيع على الألسنة»^(٣٨).

وزاد على البواعث الدينية بواعث أخرى سماها بواعث قومية عربية وبواعث اجتماعية. أما البواعث القومية فترجع « إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية، وأما البواعث الاجتماعية فترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تمثلها تمثلاً مستقيماً، وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً»^(٣٩).

وظهرت تلك البواعث عند الدكتور خديجة الحديثي بتسمية أخرى فاطلقت عليها اسم الدوافع إلى نشأة النحو. وهي كالآتي:

١. الدافع الديني: وهو الدافع الرئيس والسبب المباشر الذي أدى إلى التفكير في وضع ما يسمى بعلم العربية على اختلاف فروعه وعلومه من أصوات ولهجات ومعجمات وغريب ونحو وصرف. فقد كانت خشية المسلمين على كتابهم أن يصيبه اللحن في قراءته أو التصحيف في أحرفه، فيؤدي ذلك إلى تحريف آياته، وتغيير المفهوم منها، وبذلك تتغير الأحكام المأخوذة منه، والمبنية عليه، ويصبح المفهوم من الآية كفراً وهو إيمان أو حرام وهو حلال.

٢- الدافع الاجتماعي: ويأتي هذا الدافع مكملًا للدافع السابق، ومرتبطة بـد أشد الارتباط وأوثقه، فقد كانت البيئات الإسلامية كافة تغص بالقوميات المختلفة التي كانت تسكن في البلاد المفتوحة أو التي هاجرت إليها بعد الفتوح الإسلامية ولاسيما البصرة فخشي علماء المسلمين على لغة القرآن من أن يصيبها التحريف نتيجة هذا الاختلاط، ولكثرة الداخلين في الإسلام من الذين يودي بهم جهلهم إلى الخطأ في قراءة القرآن، فأخذوا يبذلون الجهود في سبيل ضبط اللغة وإبعاد اللحن وكان لرغبة الداخلين في الإسلام في تعلم العربية لغة القرآن، والعبادات الدينية ولغة الدولة الحاكمة ليصلحوا بها أمور دينهم وليستطيعوا مشاركة العرب في إدارة شؤون الدولة.

(٣٨) المدارس النحوية: ١١.

(٣٩) المصدر السابق: ١٢.

- ٣-الدافع اللغوي القومي: كان في البلاد العربية عند نشوء اللحن ووقوعه في اللغة العربية ثلاث لغات متداولة سمّتها الدكتورة الحديثي بـ:
- أ. اللغة المحكية في الحواضر حتى نهاية القرن الأول أو اللغة المثالية وبها نزل القرآن كما تقول الدكتورة.
- ب. اللغة البدوية المستخدمة في البوادي وهي التي اعتمدها النحويون واللغويون.
- ج - لغة الحواضر المحكية بعد القرن الأول للهجرة، التي استخدمت في مكة والمدينة والطائف والحيرة وأطراف الشام^(٤٠).

يكشف استقراء الآراء والنصوص أنّ النحو العربي وإن تشابه مع النحو اليوناني في بعض التقسيمات والمصطلحات، فإن ذلك لا يُعد دليلاً على التبعية أو النقل، بل هو مظهر من مظاهر وحدة العقل البشري في تصنيف الظواهر اللغوية؛ فقد نشأ النحو عند العرب استجابةً لبواعث دينية ولغوية واجتماعية مرتبطة بالقرآن واللغة، لا نتيجة لتأثير خارجي مباشر. ومن ثمّ تبقى أصالة النحو العربي راسخة، بينما يُردّ القول بالتأثر المباشر إلى مبالغات المستشرقين أو إلى تشابه طبيعي في طرائق التفكير. وهكذا يتبيّن أنّ النحو العربي ظلّ علمًا مستقلًا، حافظ على هويته وغاياته منذ نشأته الأولى.

الخاتمة

بعد استعراض مسار النحو العربي منذ نشأته حتى اكتماله، يتضح أنّ هذا العلم لم يكن وليد المصادفة أو محاكاةً عمياء لتجارب الأمم الأخرى، بل جاء استجابةً لحاجات حضارية ملحة ارتبطت أولاً بحماية النص القرآني وصون اللسان العربي، ثم تبلور ليصبح نظامًا معرفيًا متكاملًا يخدم الفكر والهوية معًا. وقد أبرز البحث عدّة نتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. خصوصية النحو العربي: تبين أنّ النحو العربي وُضع ابتداءً للعربية وحدها، مع الإفادة من السليقة الفطرية للعرب، ولم يظهر كعلمٍ مستقلٍّ إلا حين استدعت الحاجة وضع ضوابط تحفظ لغة الوحي من اللحن والتحريف.
٢. ارتباط النحو بالنصوص الشرعية: ظهر بجلاء أنّ النحو كان ولا يزال شرطًا لازمًا لفهم النصوص الشرعية، وأن كثيرًا من الخلافات الفقهية ترجع في أصلها إلى فروق نحوية أو وجوه إعرابية، مما يبرز مكانة هذا العلم في البنية الأصولية للتشريع الإسلامي.

(٤٠) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: ٦٥، وينظر: النحو العربي مذاهبه وتيسيره، محمد صالح التكريتي، وآخرون: ١٨.

٣. جدلية التأثير باليونان: خلص البحث إلى أنّ التشابه بين النحو العربي واليوناني لا يُعد دليلاً على النقل أو الاقتباس، وإنما هو مظهر طبيعي لوحدة العقل البشري في معالجة الظواهر اللغوية. وقد تبين بالدليل التاريخي أنّ النحو العربي نشأ قبل حركة الترجمة عن اليونان، مما يدعم القول بأصالته واستقلاله.

٤. إضافة البحث: يُقدّم هذا البحث إسهاماً علمياً من خلال إعادة قراءة الجدل القديم حول أصالة النحو العربي بلغة معاصرة، تجمع بين التتبع التاريخي والتحليل المقارن، وتؤكد أنّ النحو لم يكن مجرد صناعة لغوية، بل مشروعاً حضارياً لحماية هوية الأمة وضبط فهم نصوصها المقدسة.

وعليه، يمكن القول إنّ أصالة النحو العربي ثابتة بأدلة تاريخية ومنهجية، وإنّ قيمته لم تنحصر في تقويم اللسان، بل تجاوزت ذلك لتغدو أداةً للفهم والتشريع، ورافداً أساسياً في الحفاظ على وحدة الأمة الثقافية واللغوية عبر العصور.

المصادر والمراجع

١. أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، يحيى الدجني، وكالة مطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٤م.
٢. أحكام القرآن، ابن عربي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٩٩٥م.
٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تح: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٩م.
٤. أسس علم اللغة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر-القاهرة، ط٨، ١٩٩٨.
٥. إسفار الفصح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: ٤٣٣هـ)، المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٦. أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت ١٩٦٩م.
٧. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، علم الكتب، مصر، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.
٨. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ط١ (د.ت).
٩. الإنصاف بذكر أسباب الخلاف، عبد الله محمد السيد البطليوسي، دار الكتب المصري، القاهرة.
١٠. البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٨، ٢٠٠٣.
١١. البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، أحمد مختار عمر، دار الثقافة - بيروت/ ط١، ١٩٧٢.
١٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، دار الحديث - القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
١٣. جامع البيان، الطبرسي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٥م.
١٤. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، ط٤.
١٥. شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب الحديث، مصر-القاهرة، ط١، ١٩٨٥م: ٨/١.
١٦. الصاحب في فقه اللغة، أحمد بن فارس، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.
١٧. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، (د.ت).

١٨. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعمران، دار الفكر العربي، مصر- القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.
١٩. المفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، المحقق: إبراهيم رمضان، ط٢، ١٩٩٧م.
٢٠. المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ)، تح: طه العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
٢١. المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، الأردن- أريد، ط٣، ٢٠٠١.
٢٢. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ.
٢٣. معاني القرآن، الزجاج، عالم الكتب الحديث، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٤. المقدمة، ابن خلدون، تح: علي عبدالواحد وافي، ط٣، القاهرة: د ت، دار نهضة مصر للطبع والنشر.
٢٥. من تاريخ النحو، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧هـ)، دار الفكر، سوريا، ط١، ١٩٨٧م.
٢٦. النحو العربي مذاهبه وتيسيره، محمد صالح التكريتي وآخرون، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٩٦٦م.
٢٧. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، المحقق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٥.
٢٨. واقع اللغة العربية وأثر المستشرقين عليها، نسيمه نابي، جامعة العربي بن مهيدي، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٧.